واقع العلاقات الدولية بين العراق والإمارات العربية المتحدة وآفاقها المستقبلية

م. سعاد كاظم خضير الموسوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان

تاريخ استلام البحث: 2014/2/12 تاريخ قبول النشر: 2014/12/17

المستخلص:

تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظراً لوجود علاقات بين الدول، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، لذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية ، وتتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والإمارات بأتساع أفاقها وتعدد مجالاتها وتوافر إمكانيات تطويرها مستقبلاً حيث هناك إمكانية متاحة تتمثل بحالة التنوع الذي يمتاز بها اقتصاديات البلدين تساهم في النهوض بهذه العلاقات وبالتبادل التجاري والاستثمار الصناعي والزراعي والطاقة والسياحة والبناء والتشييد وغيرها، وتنظم هذه العلاقات انسجام ثنائية ومتعددة الأطراف تتمثل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو في إطار النطاق الإسلامي ممثلاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع العلاقات الدولية التي تمثلها التجارة الخارجية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إلقاء نظرة متفحصة على تطور التجارة الخارجية بينهما ، حيث تفترض الدراسة بان تطور العلاقات الخارجية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ستؤدي إلى زيادة التجارة البينية وزيادة حجم التحويلات المالية الخارجية.

The reality of international relations between Iraq and the United Arab Emirates and its future prospects

Lecture: Suad K. Khudair al-Musawi
College of Administration and Economics/University of Misan

Abstract

International economic relations suggest that each state affected by the surrounding states because of the relations between states, As the success or failure of any nation depends on the strength of its economic relations with other countries, Therefore, the international economic relations is the study of relationships and interactions and transactions, and various activities that take place between different countries and economic blocs, Characterized by economic and trade relations between Iraq and the United Arab Emirates widening their horizons and multiple fields and the availability of the possibilities of future development where there is the possibility of code is the status of diversity, which is characterized by the economies of the two countries contribute to the advancement of these relations and trade exchange and investment industrial, agricultural, energy, tourism, building and construction, etc. The agreements governing these

relations, bilateral and multilateral free trade area is the Greater Arab or Muslim within the range represented by the OIC.

This study attempted to shed light on the reality of international relations represented by the foreign trade between Iraq and the United Arab Emirates by taking a closer look at the development of foreign trade between the two, Where assume that the development of foreign relations between Iraq and the State of the United Arab Emirates will increase intra-regional trade and increase the volume of foreign remittances.

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن تحتل الوزارات الخارجية في كل الدول، المكانة المهمة من بين الوزارات السيادية الاخرى لكونها المرآة العاكسة التي تعكس مدى انسجام الدولة مع محيطها الخارجي، ومن بين أهم المحاور التي تمثلها الوزارات الخارجية هو كل ما يتعلق بالشؤون السياسية والشؤون الأمنية والشؤون الثقافية والشؤون الاقتصادية ، غير إن كثير من المحللين يرون أن درجة تطور العلاقات الدولية تقاس بشكل رئيس بالعلاقات التجارية بين الدول ، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية من أهمها حجم التجارة الخارجية وحجم التحويلات المالية الخارجية سواء كان مصدرها تحويلات العاملين أم مصدرها الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن حجم المساعدات والمنح الدولية.

ونظراً لأهمية العلاقات الدولية فقد سعت معظم الوزارات الخارجية للدول ومن بينها العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة الى تبني سياسات منفتحة مستندة إلى رؤيتهما بضرورة عقد علاقات دولية مبنية على حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية والبحث عن السبل كافة لتحقيق المصلحة العامة للبلدين .

ومن هنا فقد برزت وزارة التجارة في كل من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة لتبني جزء مهم في الجانب الاقتصادي من خلال رعاية الشؤون التجارية وتبني رؤيتها ، إذ استندت رؤية وزارة التجارة العراقية على رسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة فيما استندت رؤية وزارة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على إنها وزارة رائدة تسعى لرفع وتعزيز مكانة الدولة التجارية على المستوى الإقليمي والعالمي.

منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة

تواجه التجارة في الدول النامية مجموعة من الحقائق والمشاكل والتحديات التي لا يمكن تجاهلها أو التغافل عنها بأي شكل من الأشكال ، ومنها سعي دول العالم للأضواء تحت تكتلات اقتصادية تجمعها سياسات اقتصادية موحدة ، وكذلك المنافسة الدولية بين هذه التكتلات الاقتصادية للاستحواذ على أكبر حصة من الأسواق العالمية لجميع السلع . حيث تعددت الأسباب والمعيقات التي وقفت في وجه إنشاء تكتل تجاري عراقي إماراتي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي المشترك وبصورة تحقق الأهداف والتطلعات ويقع في مقدمة هذه المعيقات عدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق المشتركة ،

بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين العراق والإمارات، وكذلك اعتماد معظم الاقتصاديات على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية والتي تشكل أهم مصادر الدخل المالي .

ثانياً : أهمية الدراسة :

تُعد الدراسات السابقة ، ولاسيما التي تناولت موضوع واقع العلاقات الدولية بين العراق والإمارات العربية المتحدة وآفاقها المستقبلية كثيرة ومتنوعة الأدوات والتقنيات والأساليب في التحليل، إلا إن الدراسة الحالية توضح دور التجارة الخارجية في العلاقات الدولية بين العراق والإمارات وكذلك مساهمة التجارة غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدولتين .

ثالثاً : هدف الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع العلاقات الدولية التي تمثلها التجارة الخارجية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إلقاء نظرة متفحصة على تطور التجارة الخارجية بينهما، وتحديد آفاق العلاقات الدولية المستقبلية بين الدولتين ، ومعرفة درجة تطور العلاقات الدولية بينهما والتي تقاس بشكل رئيس بالعلاقات التجارية ، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية من أهمها حجم التجارة الخارجية ، فضلاً عن حجم المساعدات والمنح الدولية .

رابعاً : فرضية الدراسة :-

تفترض الدراسة بان تطور العلاقات الخارجية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ستؤدي إلى زيادة التجارة البينية وزيادة حجم التحويلات المالية الخارجية.

خامساً : منهج الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على استخدام ما هو متوفر من بيانات إحصائية، وقد اعتمدت الباحثة على أبرز النظريات والدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال، ولاسيما تلك الدراسات الأكثر ملائمة لمراحل الدراسة .

المحور الأول

الملامح الرئيسة لاقتصادات العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة

1. الملامح العامة للاقتصاد العراقي :

يتصف الاقتصاد العراقي بمجموعة صفات جعلت منه اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية في تجارته الخارجية ، فإحدى أهم خصائصه تتمثل في هيمنة قطاع إنتاج المنتجات الاستخراجية وتصديرها ، واتسامه بحالة عدم التنوع في نمط إنتاجه السلعي في حين يتسم الطلب المحلي فيه بالتنوع وعلى عدد كبير من السلع الاستهلاكية والإنتاجية المختلفة ، لذا صار لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دور كبير في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار ، الإنفاق الحكومي) ومن هنا يعد قطاع تصدير النفط الخام والمنتجات الاستخراجية القطاع الأكثر الأهمية في الاقتصاد العراقي ، إذ تسهم الصناعة الاستخراجية بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وصادراته الإجمالية التي وصلت نسبتها إلى (**98.2**%) في عام (**2005**) في حين شكلت عوائد النفط الخام بنسبة (**95**%)[1] في عام(**2007**) من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي. وبذلك تساهم التجارة الخارجية في تحقيق الاختلال الهيكلي الذي يؤدي دور سلبي في تحقيق النمو الاقتصادي.

1- OPEC , Annual statistical bulletin , Vienna , Austria , 2007 , p 11,13,14.

يتسم الاقتصاد العراقي بمجموعة من السمات التي جعلته ينفرد من حيث هيكلة الاقتصاد من بين باقي الدول العربية الريعية، وذلك نتيجة تكرس حالة الاختلال الهيكلي بجانبية الإنتاجي والتجاري ، بالإضافة إلى الاختلال بالهيكل الإنتاجي من خلال دراسة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي للسنوات **2005** و**2010** و**2011** في العراق والإمارات.

حيث تبين ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد فقط على الصادرات النفطية الخام غير المصنعة في تمويل استيراداتها والحصول على الموارد المالية من النقد الأجنبي ويساهم القطاع النفطي بنسبة (**43**%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة **2005** ، ثم ارتفعت النسبة إلى (**67**%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة **2010** ، وارتفعت بعد ذلك إلى (**75**%)[1] في عام **2011** وهذا يؤشر درجة اختلال كبيرة في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، في حين لم يساهم هذا القطاع الا بنسبة منخفضة في تشغيل الأيدي العاملة العراقية وتقدر(**2.1**%) في عام **2005** ، وبنسبة (**2.5**%) و(**2.6**%) من الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية للسنوات (**2010** ،**2011**) على التوالي .

إن الاختلال بالهيكل التجاري من خلال تنويع الواردات وتركز الصادرات بسلعة واحدة فقط وهي النفط الخام وتم التعرف على الاختلال التجاري من خلال مؤشر التركز السلعي ، حيث كان مقداره (**99**%) في عام **2005**، وبقي بمستوى مرتفع جداً في عامي **2010** و**2011** وبنسب تقدر(**98**%) و(**97**%) على التوالي ، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة واحدة في صادراته بحيث لو تعرضت أسعار هذه السلعة إلى الانخفاض ستؤدي إلى توقف الصادرات العراقية بالكامل وتلحق الضرر الكبير بالاقتصاد العراقي ، ويتم الحصول على هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :-

$$\text{مؤشر درجة التركز السلعي} = \frac{\text{الصادرات النفطية}}{\text{اجمالي الصادرات}} \times 100$$

أو وفق الصيغة التالي[2] **:-**

$$Rxo = \frac{\sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{Xi}\right)^2}}{1} * 100$$

أما المؤشر الأخر وهو الانكشاف الاقتصادي الذي يتم الحصول عليه وفق الصيغة التالية [3] :-

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

هذا المؤشر يبين مجموع الصادرات التي تباع إلى الخارج مضافاً إليها ما يستورد من الخارج، فإذا كان ما ينفق وما يستورده البلد من الخارج يشكل نسبة كبيرة ، فإن الخارج هو الذي يتحكم باقتصاد البلد ،وخير دليل على ذلك ما حدث للاقتصاد العراقي أثناء توقف الصادرات والاستيرادات خلال فترة الحصار الاقتصادي للمدة **1990-1997**، باعتبار أن السنوات التي تلت عام **1997** حدثت فيها تبادلات تجارية مع الخارج ضمن مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء).

1- OPEC: Annual statistical Bulletin 2012 , organization of the petroleum Exporting countries , (Austria , 2013 , p **4**.

[2] - د. محمد صالح الكبيسي ،د. محمد حسن رشم ، مقدمة في الإحصاء الاقتصادي مع تطبيقات على الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2013 ، 246 .

[3] - نفس المصدر ، 246

إذ بلغت هذه النسبة (**11,9%** ،**12,8%**،**10,8%**) للسنوات (**1991**،**1992**،**1993**) على التوالي وعادت بعد ذلك النسبة إلى الارتفاع لتصل إلى (**50,1%**) في عام (**1998**) ثم (**98,3%**) في عام **2004** ثم (**99,1%**) في عام **2008** ، ويبدو من الارتفاع في درجة الانكشاف الاقتصادي بأن الاقتصاد العراقي متجه نحو المزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ، مما يقود إلى التبعية للقوى المتحكمة بهذه الأسواق ، وإن امتلاك الموارد النفطية الريعية يمكن أن تؤدي الأدوار الرئيسة التالية[1]:-

- السيطرة على أهم مصادر النقد الأجنبي وتوجيهها نحو أهداف التنمية الاقتصادية.
- الممول الأساس لتكوين رأس المال الثابت.
- تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة من خلال تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار.

2. الملامح العامة للاقتصاد الإماراتي :

لقد تميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي العربية بأنه اقتصاد حراً ومتنوعاً ومستقراً، وقد شهد اقتصاده خلال العقد الأخير من القرن الماضي تطوراً كبيراً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن قدرته الكبيرة في تنويع مصادر دخله ، نتيجة نجاح السياسة الاقتصادية التي تبنتها حكومة الدولة منذ قيام اتحادها السباعي عام **1971**، الأمر الذي وصف تقرير التجارة والتنمية **2012** للأونكتاد ، إن دولة الإمارات العربية المتحدة ذات اقتصاد ناشئ وبصدد سعيه للوصول إلى مكانة الدول المتقدمة[2] ، وذلك نتيجة ما تميز به اقتصادها من سمات هي[3]:

- صنف المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية **2012-2013** اقتصاد الإمارات في المركز الـ **23** عالمياً ضمن مرحلة الاقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار.
- احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة **24** عالمياً في مجل التنافسية من بين**144** دولة.
- احتلت المرتبة **20** من بين دول العالم من حيث الصادرات والمرتبة **25** من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية **282** مليار دولار و**330** مليار دولار عامي**2010** و **2011** على التوالي.
- كما تحسنت مستويات الدولة عالمياً بمؤشر توافق الصادرات العربية في الأسواق العالمية **COSINE** (توافق التجارة الخارجية مع الأسواق العالمية) الذي يُعد من المؤشرات المهمة في قياس التنافسية، اذ يقيس تطابق الصادرات السلعية للدول مع المتطلبات العالمية والتي تتراوح قيمته ما بين (**0-1**)، وكلما أقترب المؤشر إلى الواحد الصحيح دل ذلك على توافق أعلى للتجارة الخارجية مع السوق العالمية ، إذ ارتفع مؤشرها من **0.454** عام **2002** إلى **0.590** عام **2009**[4] وهذا مؤشر يعطي دلالة واضحة بالاتجاه نحو الارتفاع والاقتراب من الواحد

([1]) د. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (**28**)، مركز العراق للدراسات، بغداد، **2008**، ص **162**.

([2]) إدارة المنظمات التجارية الدولية، قراءة في تقرير التجارة والتنمية **2012** للأونكتاد: سياسات النمو الشامل والمتوازن، وزارة التجارة الخارجية، أبو ظبي، 2012، ص5.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/4322.pdf

([3]) وزارة التجارة الخارجية، إحصائيات الإمارات التجارية **2012**، الإصدار الثالث، أبوظبي، **2012**، ص **4**.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf

([4]) جمال قاسم حسن، و محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل **2012** ، ص **34-35** . http://www.amf.org.ae/ar/content

الصحيح بصورة تدريجية ومستمرة ، وقدرة الاقتصاد على امتلاك ميزة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

ولبيان اهمية ودور التجارة الخارجية في العلاقات الدولية يمكن ملاحظة بيانات الجدول **(1)** الذي يبين إن ارتفاع نسبة مساهمة التجارة غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يلاحظ من الجدول إن نسبة التجارة غير النفطية تختلف في الاقتصاد المصري عما هي عليه في الاقتصاد العراقي ، اذ انخفضت في العراق من (**36.1**) إلى (**17.8**) ثم ارتفعت إلى (**25.7**) للسنوات (**2005 ،2010، 2011**) على التوالي وهذه النسبة تعبر عن حالة طبيعية في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشكلة الاختلالات الهيكلية وهيمنة القطاع النفطي على التجارة الخارجية ، في حين آخذت هذه النسبة بالتزايد في الاقتصاد الإماراتي بصورة متدرجة ، حيث ارتفعت من (**71.2**) إلى (**72.4**) ثم (**74.6**) للسنوات(**2005،2010،2011**)على التوالي لتواكب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يدل إن معظم التجارة غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة مخصصة للتصدير وهي نسبة مرتفعة عند المقارنة مع الشريك التجاري لها ، حيث ارتفعت هذه النسبة من (**65.7**) إلى (**69**) ثم إلى (**67**) للسنوات المذكورة أعلاه وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات غير النفطية للاقتصاد العراقي .

الجدول (1)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق والإمارات العربية المتحدة للأعوام2005 و2010 و2011 مليار دولار

البيان	العراق			الإمارات العربية المتحدة		
	2005	2010	2011	2005	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	36.7	142.8	191.2	181	282	330
إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	13	25.5	45.7	98.3	205	252
نسبة مساهمة التجارة غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	36.1	17.8	25.7	71.2	72.4	74.6
إجمالي القطاعات غير النفطية	13	25.7	45.9	119	196	188
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	36.1	17.9	24	65.7	69	67

المصدر: (العراق) – البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / النشرة الإحصائية السنوية.
http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics&lang=ar
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
http://www.cosit.gov.iq/en
(الإمارات): يوسف ذياب، دراسة مقارنة حول حركة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي **2010** / **2011**، وزارة التجارة الخارجية، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، أبوظبي، يونيو **2012**، ص**5**
http://www.moft.gov.ae/images/releases/318.pdf
– وزارة التجارة الخارجية، إحصائيات الإمارات التجارية **2012** ، الإصدار الثالث، أبو ظبي، **2012** ، ص **22** .
http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf
– المركز الوطني للإحصاء/ دولة الإمارات العربية المتحدة uaestatistic.gov

المحور الثاني

واقع العلاقات الدولية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة

1- حجم التجارة الخارجية :-

من البديهي إن يتمحور نضوج العلاقات الدولية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة بحجم التبادل التجاري بينهما، فكلما زاد حجم التبادل التجاري بينهما انعكس ذلك على تطور العلاقات الدولية المبنية على المصلحة المشتركة، ولاسيما وإن كانت منضوية إلى منظمة التجارة العالمية كما في دولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت منذ **1996**[(1)]، في حين وافق مجلسها العام بتاريخ **11** شباط **2004** بانضمام العراق بصفة مراقب، فيما قدم العراق بتاريخ **13** تشرين الأول **2004** طلباً إلى ادارة المنظمة للبدء بمفاوضات الانضمام الكامل لمنظمة التجارة العالمية[(2)].

ويمكن تسليط الضوء على واقع العلاقات الدولية التي تمثلها التجارة الخارجية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إلقاء نظرة سريعة متفحصة على تطور التجارة الخارجية ، فمن ملاحظة الرسم البياني(**1**) يتبين إن العراق قد حقق فائض في الميزان التجاري خلال المدة (**1980-2011**) باستثناء المدة (**1990-1996**) التي مثلت مدة الحصار الاقتصادي.

ومن ملاحظة بيانات الجدول (**2**) يتبين إن مؤشر نسبة التغطية في قطاع التجارة الخارجية الذي يمثل نسبة الميزان التجاري في التجارة الخارجية في العراق قد ارتفع من **135** بالمائة عام **2005** إلى **165** % عام **2010** ثم إلى **195** % .

الرسم البياني (1)

تطور إجمالي الصادرات والواردات في العراق للمدة (1980-2011) مليون دولار

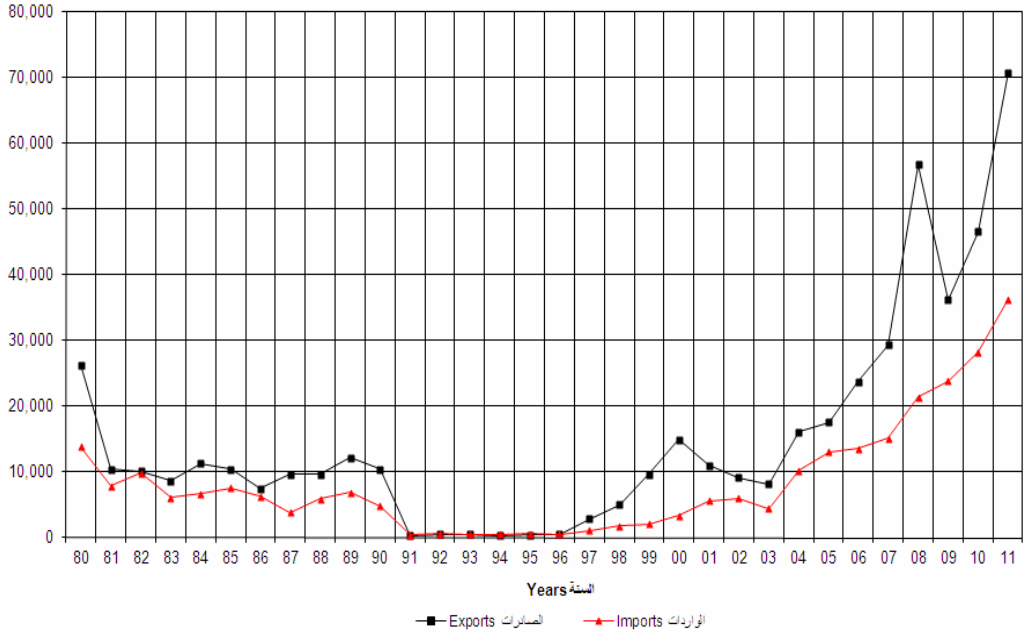

المصدر: الإسكوا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد (**21**)، الامم المتحدة، نيويورك، **2012**، ص**12**.

(1) وزارة التجارة الخارجية، إحصائيات الإمارات التجارية **2012**، الإصدار الثالث، أبو ظبي، **2012**، ص **3**.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf

(2) الأسكوا، الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في منطقة الأسكوا **2004**، الأمم المتحدة، نيويورك، **2005**، ص **16**.

عام **2011**، الأمر الذي يدل على امتلاك العراق للأموال الكافية لتغطية الواردات السلعية، أما مؤشر الانكشاف التجاري (الانفتاح التجاري) في العراق فقد انخفض من **98**% إلى**92**% ثم ارتفع الى **93**% للأعوام الثلاثة على التوالي، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد العراقي غير منكشف تماماً نحو الخارج .

في حين حقق الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (**2011-1980**) فائضاً تجارياً للمدة نفسها، وهو ما يلاحظ من الرسم البياني (**2**)، الأمر الذي يعكس أن مسارات التجارة الخارجية تواكب اتجاهات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التذبذب الطردي الحاصل في حجم الصادرات وحجم الواردات الناتج بالأساس بتأثر عوائد الصادرات النفطية، مما يدل على إن الواردات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتصف بالسلع الاستهلاكية غير الضرورية التي يمكن التخلي عنها تبعاً لتوافر الأرصدة المالية الفائضة التي يمكن الحصول عليها من العوائد النفطية.

الرسم البياني (2)

تطور إجمالي الصادرات والواردات في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (1980-2011)

مليون دولار

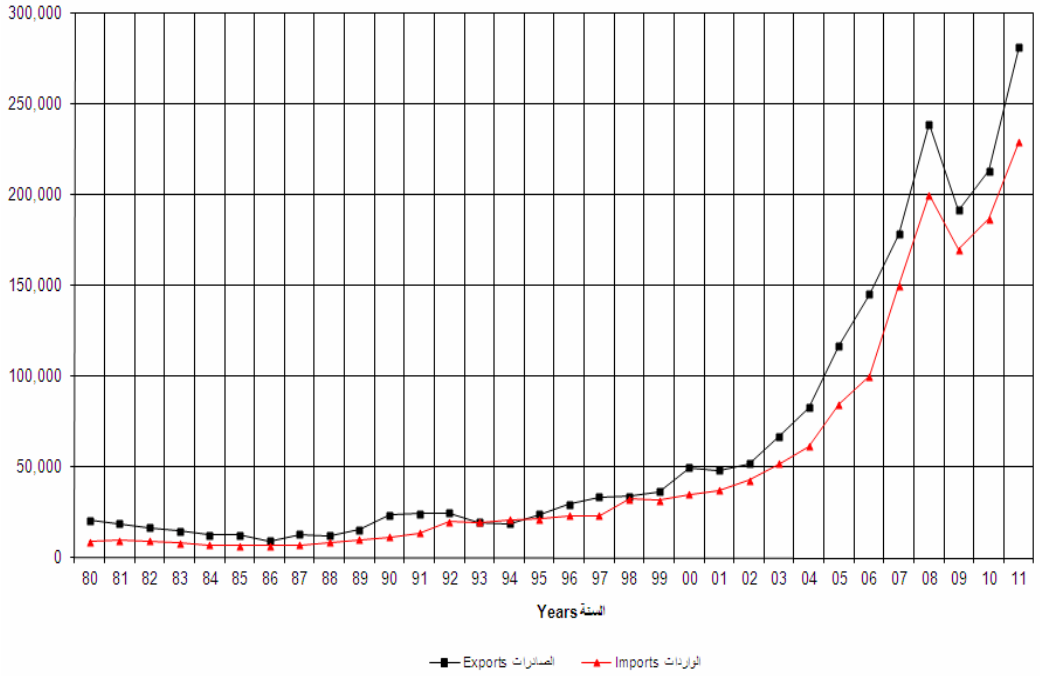

المصدر: الإسكوا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد (**21**)، الأمم المتحدة، نيويورك، **2012**، ص **17**.

ومن ملاحظة بيانات الجدول (**2**) يتبين إن مؤشر نسبة التغطية في قطاع التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد انخفض من **138**% عام **2005** إلى **114**% عام **2010** ثم ارتفع إلى **123**%عام **2011**،في حين ارتفع مؤشر الانكشاف التجاري من **112**% إلى **135**% ثم إلى **142**% للأعوام الثلاثة على التوالي، الأمر الذي يدل على إن الاقتصاد الإماراتي منكشف تماماً على الخارج، وذلك قد يرجع إلى أمور عدة أهمها[1]:-

([1]) هيثم عبدالله سلمان، مضامين إتفاقيات الدعم والإغراق والحماية وإنعكاساتها على إقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكويت الإقتصادية، العدد (**22**)، الجمعية الإقتصادية الكويتية، الكويت،**2010**، ص**102**.

- تحرر الاقتصاد الإماراتي من القيود وإتباع ألية السوق.
- التقدم في تطبيق أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية.
- الانسجام التجارية الثنائية الحرة، ومدى توافر البيئة التشريعية والقانونية النافذة.
- الاختلال الهيكلي الإنتاجي والسلعي .

الجدول (2)

تطور بعض المؤشرات التجارية في العراق والإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 و 2010 و 2011 (مليون دولار)

البيان	العراق			الإمارات العربية المتحدة		
	2005	2010	2011	2005	2010	2011
الصادرات وإعادة التصدير* (فوب)	17645	46640	70811	117188	213539	281640
الواردات (سيف)	13041	28241	36292	84654	187001	229709
الميزان التجاري	4605	18399	34519	32534	26538	51931
نسبة التغطية في قطاع التجارة الخارجية (الصادرات/الواردات)	135	165	195	138	114	123
نسبة الانكشاف التجاري	98	92	93	112	135	142

المصدر: الإسكوا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد (**21**)، الأمم المتحدة، نيويورك، **2012**، ص**18-25** .

* إعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة

2- منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تُعد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام **1981** التي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام **1980**، ومن ثم توالت القمم العربية حتى عقدت قمة القاهرة عام **1996** التي أقر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام **1997** اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جاءت مؤاتية مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية **WTO** عام **1995**[1] ، إذ انضمت معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن بينها العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة .

المحور الثالث

آفاق العلاقات الدولية المستقبلية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة

1- تعزيز العلاقات التجارية :

واجهت مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعه من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية وبالرغم من انقضاء عدة سنوات على انطلاقة اتفاقية التعاون الاقتصادي العربي وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء، إلا إن تنفيذ بنود وإحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة ، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الأعمال العربي من

(1) المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية، ص **1-4**.
faculty.ksu.edu.sa/2190/Documents/AgEc424/424agecon.doc

التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي ، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فمنها ما هو ناجم عن اختلال مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على إقامة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن المسألة الأساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة[1].

وهناك توجه من قبل العراق والإمارات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما بالإضافة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة للمسؤولين الاقتصاديين في البلدين، حيث شمل التبادل التجاري بين العراق والإمارات كافة المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية والخدمية وتعمل في العراق اكثر من **24** شركة إماراتية في مجال الاستثمار والسكن وتجهيز المواد الغذائية[2].

وقد احجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والعراق خلال عام **2009** إلى **5,019** مليار دولار مقابل **3,079** مليار دولار للعام **2008** بنمو **63**% ليصبح العراق الشريك التجاري الحادي عشر عالمياً للإمارات والثاني عربياً، فقد لعبت الزيارات الرسمية لوفود البلدين دوراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، حيث ارتفع حجم الصادرات الإماراتية إلى السوق العراقية خلال **2009** بنسبة **41**% مقارنة بـ **2008** ليصل إلى **2,4** مليار دولار، وقد نمت صادرات العراق إلى سوق الإمارات بنسبة **95,2**% لتصل إلى **778** مليون دولار.

كما يحتل العراق مركز الصدارة من حيث قيمة التجارة غير النفطية مع الإمارات تليه السعودية ثم قطر ثم الكويت والبحرين وسلطنة عمان[3] .

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات بلغ **6** مليارات دولار في عام 2012[4] .

ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة البينية بين دولة الإمارات وجمهورية العراق حوالي **88** مليار درهم، أي ما يعادل **15** مليار دولار أميركي، خلال الفترة من **2008** وحتى نهاية سبتمبر/ أيلول **2012** وهذا يعني أن العراق يمثل أحد أهم أسواق إعادة التصدير لدولة الإمارات، حيث بلغت قيمة التصدير خلال الفترة المذكورة اعلاه **59** مليار درهم أي ما يعادل **10** مليار دولار أميركي من إجمالي التجارة البينية مما يجعل العراق يحتل المرتبة الخامسة عشرة في قائمة الشركاء التجاريين الدوليين من حيث إجمالي التجارة الخارجية المباشرة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام **2012** بينما يحتل المرتبة السادسة في بند التصدير، والسابعة عشرة في بند الاستيراد، والثانية عشرة في بند الصادرات . بالإضافة إلى أن العراق يحتل مرتبة متقدمة في قائمة الشركاء التجاريين على مستوى الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة ، فضلاً عن بلوغه المركز الثالث من حيث إجمالي قيمة التجارة غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام **2012** [5] .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر :

بسبب ما حدث بالعراق من ظروف فان واقع حال الاقتصاد العراقي يتصف بالضمور والتخلف التكنولوجي بكل قطاعاته. فهو يكاد يستورد كل شيء ولا يصدر غير النفط الخام، ولاشك أن العراق سوف يستفيد إذا ما تعززت مقدراته في التخصص بالإنتاج وفي استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفي تأمين توريد السلع والخدمات بأفضل العطاءات، وبعبارة أخرى على العراق أن يُعيد

(1) المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية، **2003**– ص **9** .

www.faculty.ksu.edu.sa.Documents/AgEc.agecon.doc

2 -alalemya.com/alalemya_news/uae-iraq.htm

3 -www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx.

4 - www.mubasher.info/ISX/news

5 - www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy

التفكير برفع قدراته الإنتاجية من خلال رفع درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي يجب أن تكون مبنية على حساب الربح والخسارة فقط [1] .

وتبذل الدول العربية (ومنها العراق) جهوداً كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الاستثمارات لكن ما زالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها والتي بالإمكان تقسيمها إلى مجموعات مختلفة ويمكن إيجاز هذه العقبات كالآتي[2]:-

1: مجموعة العقبات البنيوية: ويتلخص أهمها في الآتي:

أ- نقص في البنية التحتية في بعض الدول العربية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه. هذه متطلبات هامة للمستثمر العربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.

ب- ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية.

2: مجموعة العقبات الاقتصادية والمالية:

أ- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي .

ب- احتكار القطاع العام في كثير من الدول العربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه ويسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.

3: مجموعة عقبات تنظيمية وإجرائية وإدارية: ويمكن تلخيصها بالآتي:

أ- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول العربية وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.

ب- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعّمد مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر من الروتين أي البيروقراطية في إنجاز المعاملات.

4: مجموعة عقبات سياسية واجتماعية:

أ- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في داخل بعض الدول العربية والخلافات الحدودية بين بعض الدول العربية مما لهما الأثر في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي.

ب- الشعور بعدم الارتياح من قبل المواطنين في بعض الدول العربية للمستثمر الوافد.

5: مجموعة عقبات قانونية: وممكن تلخيصها كما يلي:

أ- عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات في بعض الدول العربية مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسئول لآخر ومن وقت لآخر.

ب- انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر بعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

---

[1]- د. محمد عبد الكريم منهل العقيدي، المتطلبات الأساسية قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في جمهورية العراق، ص **2** .
www.iraqiscas.com/books/24.doc

[2]- **علي هادي عبد الله حدادي**، ص7، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية.
www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd

ج- غياب الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية وعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.

ومن أجل تجاوز هذه العقبات تم تشريع قانون الاستثمار في العراق رقم **13** لسنة **2006** والذي يهف إلى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج ، وأوصى القانون الجديد بإتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسلم طلبات الاستثمار والبت بها، أما عن مدى إمكانية هذا القانون في تحقيق أهدافه فذلك يعتمد على مدى توافر بنية تحتية متطورة وهي تشمل العوامل السياسية والمادية والاجتماعية حيث إن توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي إلى جانب قانون الاستثمار سيكون عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات ، وفي هذا الجانب أدت خطة التنمية الوطنية **2010 -2014** على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته الخطة بحوالي (**46** %) أو من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها، إذ سعت الخطة إلى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص أن يُستثمر فيها وخاصة المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات ،إضافة إلى الدعوة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن . وقُدرت الخطة الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (**218**) تريليون دينار عراقي إي ما يعادل (**186**) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة يمول (**100**) مليار دولار منها من الموازنة الاتحادية وعلى أساس معدل (**30** %) سنوياً من إجمالي الموازنة الاتحادية على إن تمول الـ(**86**) مليار دولار الأخرى من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص(**53.7** %) و(**46.3** %)على التوالي، وتم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء قطاعي النفط والكهرباء أسبقية متقدمة باعتبار إن النفط هو الممول الأساسي للموارد المالية لاستدامة التنمية على الأقل في المدى المتوسط إذا ما تم إعطاء أولوية متقدمة لقطاعي الصناعة والزراعة[(1)].

وخلال فعاليات المنتدى العالمي الثالث للاستثمار انعقد مؤتمر اتفاقيات الاستثمار الدولية لعام **2012** الذي تم التركيز على التحولات الجوهرية في أنماط الاستثمار الأجنبي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك التوجه نحو الاستثمارات في القطاعات الأقل استهلاكا للمنتجات الهيدروكربونية، والأقل تسبباً في انبعاث الكربون ، والتركيز على الاستخدام الأمثل للعلم والتكنولوجيا[(2)].

وبلغ حجم استثمارات الشركات الإماراتية في العراق بنهاية العام **2010** (**3** مليار دولار)، ويتوقع ارتفاعها إلى (**6** مليار دولار) خلال السنوات القادمة، حيث إن الشركات الإماراتية مهتمة بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع العراق، حيث تنوي استثمار(**604,3** مليون دولار) في كردستان العراق حتى عام **2013**، كما بلغ حجم استثمارات شركة دانة غاز **800** مليون دولار في كردستان العراق[(3)].

---

[1] - سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،**2001**،ص **22**. www.cbi.iq.documents.Sahar.pdf

[2]- إدارة المنظمات التجارية الدولية، تقرير حول منتدى الاستثمار العالمي **2012**: الاستثمار ونموذج التنمية الجديدة، وزارة التجارة الخارجية، أبو ظبي، **2012**، ص**2**. www.moft.gov.ae/images/releases/pdf

[3]- www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1- الاختلالات الهيكلية (الإنتاجية والخدمية) التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وأصبحت السمة الأساسية للاقتصاد خاصة في ظل ريعية الاقتصاد .

2- من خلال دراسة الملامح العامة للاقتصاد الإماراتي تبين أنه الاقتصاد الأكثر تنوعاً واستقرارا مقارنةً ببقية دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل القدرة الكبيرة في تنوع مصادر الدخل.

3- تتصف الواردات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالسلع الاستهلاكية غير الضروري التي يمكن التخلي عنها تبعاً لتوافر الأرصدة المالية الفائضة التي يمكن الحصول عليها من العوائد النفطية .

4- مؤشر نسبة التغطية في قطاع التجارة الخارجية الذي يمثل نسبة الميزان التجاري في التجارة الخارجية في العراق قد ارتفع بنسبة كبيرة الأمر الذي يدل على امتلاك العراق للأموال الكافية لتغطية الواردات السلعية .

5- إن الاقتصاد العراقي غير منفتح تماماً نحو الخارج وبالأخص نحو دولة الإمارات العربية المتحدة.

6- إن الاقتصاد الإماراتي منكشف تماماً على الخارج ، وذلك قد يرجع إلى امور عدة أهمُها تحرر الاقتصاد الإماراتي من القيود وإتباع آلية السوق ، إضافة إلى التقدم في تطبيق أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية .

7- من خلال دراسة المؤثرات الاقتصادية والمتمثلة بنسب مساهمة التجارة الخارجية فيGAP تبين أن الاقتصاد الإماراتي هو الأفضل مقارنة بالاقتصاد العراقي ، إذ بلغت النسبة بالمتوسط (**72,7**%) مقارنة بـ(**26,5** %) على التوالي .

8- ارتفاع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين العراق والإمارات خلال عام **2009** ليصبح العراق الشريك التجاري (**11**) عالمياً للإمارات والثاني عربياً ، مما يُشير إلى تطور العلاقات الدولية بين البلدين .

9- هناك جملة من العقبات التي تقف عائقاً أمام قدرة العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي تنقسم إلى عقبات بنوية ، اقتصادية ومالية ، تنظيمية وإدارية فضلاً عن عقبات سياسية وقانونية.

ثانياً : التوصيات:

1- إشراك القطاع الخاص في عمليه اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق وزيادة التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي .

2- الإسراع بتشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ومنح هذا المجلس صلاحيات واسعة كما هو معمول به في إقليم كردستان العراق .

3- تشكيل مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة لوضع برامج تُساعد في تجاوز الاختلافات والفروقات الاقتصادية والفنية التي تواجه العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة .

4- توحيد المرجعيات الفنية مثل المواصفات والمقاييس والمعايير الصحية والنقل والتجارة والاستثمار وقواعد المنشأ بين العراق والإمارات .

5- مواكبة مسارات التجارة الخارجية واتجاهات التنمية الاقتصادية .

6- وضع برامج وخطط للتعاون الاقتصادي العراقي الإماراتي المشترك لتحقيق الأهداف المتوخاة من تلك البرامج والخطط .

وتقترح الباحثة إجراء دراسات مماثلة في قطاعات مختلفة تشمل المحاور الآتية:-

- التجارة البينية وتجارة الترانزيت.
- تعزيز التعاون الصناعي .
- الإفادة من وكالة الطاقة المتجددة العالمية (**الانيروا**) للاستثمار بإنتاج مصادر الطاقة المتجددة.

المصـــادر

1. **عبد الحسين محمد العنبكي** ، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (**28**)، مركز العراق للدراسات، بغداد، **2008**، ص **162**.
2. **إدارة المنظمات التجارية الدولية** ، قراءة في تقرير التجارة والتنمية **2012** للاونكتاد: سياسات النمو الشامل والمتوازن، وزارة التجارة الخارجية، أبو ظبي، **2012**، ص **5**.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/4322.pdf
3. **وزارة التجارة الخارجية**، إحصائيات الإمارات التجارية **2012**، الإصدار الثالث،أبوظبي، **2012**،ص**4**.http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf
4. **جمال قاسم حسن**، و**محمد إسماعيل**، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، أبريل **2012**، ص**34-35**.
http://www.amf.org.ae/ar/content
5. **يوسف ذياب**، دراسة مقارنة حول حركة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي **2011/2010** ، وزارة التجارة الخارجية ، إدارة التحليل والمعلومات التجارية ، أبوظبي ، يونيو**2012** ، ص **5**.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/318.pdf
6. **وزارة التجارة الخارجية**، إحصائيات الإمارات التجارية**2012**،الإصدار الثالث، أبوظبي، **2012**، ص**22**.
http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf
7. **وزارة التجارة الخارجية** ، إحصائيات الإمارات التجارية**2012**،الإصدار الثالث،أبو ظبي،**2012**،ص**3**.http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf
8. **الأسكوا**، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في منطقة الأسكوا**2004**، الأمم المتحدة، نيويورك،**2005**، ص **16**.
9. **هيثم عبدالله سلمان**، مضامين اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية وانعكاساتها على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (**22**)،الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، **2010**، ص **102**.
10. **المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية**، ص**1-4**.
www.faculty.ksu.edu.sa/2190/Documents/AgEc424/424agecon.doc
11. **محمد عبد الكريم منهل العقيدي** ، المتطلبات الأساسية قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في جمهورية العراق ، ص**2**. www.iraqiscas.com/books/24.doc
12. **علي هادي عبد الله حدادي** ، ص**7**، مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، الواقع و العقبات والآفاق المستقبلية.
www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd
13. **سحر قاسم محمد** ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، **2001** ، ص**22**.www.cbi.iq.documents.Sahar.pdf
14. **إدارة المنظمات التجارية الدولية** ، تقرير حول منتدى الاستثمار العالمي **2012**: الاستثمار ونموذج التنمية الجديدة ، وزارة التجارة الخارجية ، أبوظبي ، **2012** ، ص**2**.
www.moft.gov.ae/images/releases/pdf
15. www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm
16. www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx.
17. www.mubasher.info/ISX/news
18. www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy
19. alalemya.com/alalemya_news/uae-iraq.htm